

# "شمس" : منع حرية الحركة إستراتيجية إسرائيلية تهدف لإعادة هندسة الجغرافيا والديمغرافيا

رام الله- غسان الكتوت- الرواد للصحافة- قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" أن الحق في حرية الحركة والتنقل يعد من أبرز حقوق الإنسان الأساسية التي تشكل شرطاً ضرورياً لممارسة سائر الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.

وقال مركز "شمس" إن هذا الحق كرس في مختلف الصكوك الدولية، أبرزها المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ورغم وضوح هذه الالتزامات، فإن سلطات الاحتلال تواصل منذ عقود فرض منظومة معقدة من العراقيل والإجراءات التعسفية التي تحرم الفلسطينيين في الضفة الغربية من هذا الحق الطبيعي، وتحوّل حياتهم اليومية إلى معاناة مستمرة تحت وطأة الحصار الداخلي والتقييد المنهج للحركة.

وأوضح مركز "شمس" أن شبكة الحواجز العسكرية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية تشكل أحد أبرز مظاهر هذا النظام القمعي. فقد تجاوز عدد هذه الحواجز (٩٠٠) حاجز ونقطة تفتيش ثابتة ومتنقلة، بالإضافة إلى الجدار العازل الذي يفصل بين الفلسطينيين وأراضيهم، ويترافق ذلك مع منظومة تصاريح تعسفية ومعايير إدارية غامضة تمنح السلطات الاحتلال الإسرائيلي سلطة تقديرية مطلقة في تحديد من يُسمح له بالتنقل ومن يُمنع، دون أي رقابة قضائية فعالة أو معايير شفافة. وإلى جانب هذه القيود المكثفة، يتم فرض قيود

زمانية تتغير دون سابق إنذار، بحيث يجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة طوارئ يومية تحول دون قدرتهم على التخطيط والتنقل بصورة طبيعية.

وأوضح مركز "شمس" على أن أثر هذه السياسات على الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة عميق ومتشعب، فالوصول إلى الرفاق الصحية بات مهمة محفوفة بالمخاطر؛ وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان العديد من الحالات التي أفضت إلى وفاة مرضى على الحواجز نتيجة التأخير للتعهد.

كما أن النساء الحوامل يُحتجزن لساعات في طوابير التفتيش، مما يؤدي إلى تعريض حياتهن وحياة أجنتهن للخطر. كما أن قطاع التعليم هو الآخر في مرمى هذه القيود؛ فالطلاب يواجهون صعوبات جسيمة في الوصول إلى جامعاتهم، والعديد من المدرسين والباحثين الدوليين يمنعون من دخول الضفة الغربية، مما يقوض جودة التعليم العالي الفلسطيني.

كما يعاني الاقتصاد الفلسطيني كذلك خسائر فادحة بسبب هذه العراقيل. فقطاع الزراعة يتضرر نتيجة منع للزارعين من الوصول إلى أراضيهم خلف الجدار، وقطاع التجارة يتكبد خسائر نتيجة التأخير على العبور الداخلية. العمال يهانون يومياً على الحواجز ويتعرضون لساعات من الانتظار القاسي، مما يقلص إنتاجيتهم ويهدد استقرارهم الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، تتراجع السياحة الداخلية نتيجة غياب إمكانية التنقل الحر بين المدن الفلسطينية،

مما يحرم المجتمعات المحلية من مصدر دخل حيوي. وقال "شمس" إن منع جيش الاحتلال للفلسطينيين من التنقل والحركة في الضفة له آثاره الاجتماعية والنفسية الاجتماعي، التي لا تقل خطورة عن أبعادها الاقتصادية والحقوقية؛ فقيود الحركة تؤدي إلى تفكك النسيج الأسري والاجتماعي، إذ يجد الفلسطينيون أنفسهم غير قادرين على حضور مناسبات أسرية مهمة أو زيارة أقاربهم للرضى. كما أن الشعور الدائم بالعجز وفقدان السيطرة على الحياة يولد لدى الأفراد حالات من القهر والإحباط والغضب، لاسيما بين فئة الشباب، وتتعمق هذه المشاعر بفعل الإذلال اليومي الذي يختره الفلسطينيون على الحواجز، حيث يُعاملون كأهداف أمنية محتملة بدلاً من كونهم أفراداً يتمتعون بكرامة إنسانية.

وقال المركز أنه من منظور القانون الدولي الإنساني، فإن هذه الممارسات تشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تلزم قوة الاحتلال بضمان الحياة الطبيعية للسكان المدنيين، وتحظر العقوبات الجماعية والمعاملة المهينة.

كما أن فرض قيود منهجية على حرية التنقل في غياب مبررات أمنية دقيقة وضرورية بعد إخلالاً بالتزامات الاحتلال، ويؤكد الطبيعة العقابية لهذه السياسات، التي تهدف إلى السيطرة على المجتمع الفلسطيني وتقويض حقه في تقرير المصير.

ونبه أن هذه السياسات ليست عشوائية أو مؤقتة، بل هي جزء من إستراتيجية إسرائيلية أوسع تهدف إلى إعادة هندسة الجغرافيا والديمغرافيا في الضفة

الغربية بما يخدم مشروع الاستيطان؛ فالحواجز والجدار العازل يعززان عزل التجمعات الفلسطينية بعضها عن بعض، ويكرّسان واقع الجيوب العزولة، مما يعيق تشكل كيان سياسي فلسطيني متماسك وقادر على ممارسة سيادته.

وشدد مركز "شمس" على أن القيود للفروضة على حرية الحركة والتنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة ليست فقط خرقاً سافراً للقانون الدولي، بل هي اعتداء مباشر وممنهج على جوهر الكرامة الإنسانية؛ فحق الإنسان في أن يتحرك بحرية في أرضه هو من الحقوق الأساسية التي لا يجوز تفويضها تحت أي ذريعة سياسية أو أمنية. غير أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل منذ عقود فرض منظومة معقدة من العراقيل والإجراءات التعسفية التي تحرم ملايين الفلسطينيين من هذا الحق الطبيعي، وتحوّل حياتهم اليومية إلى معاناة مستمرة تحت وطأة الحصار الداخلي والتقييد المنهج. فلم تعد الطرق في الضفة الغربية فضاء عاماً، بل أصبحت حقولاً من الحواجز والجدران الإسمنتية ونقاط التفتيش التي تفتك بالجغرافيا وبالروح معاً.

ويترافق ذلك مع منظومة تصاريح تعسفية، ومعايير إدارية غامضة تمنح الاحتلال سلطة تقديرية مطلقة في التحكم بحركة الأفراد. ففي هذا السياق، يُعامل الفلسطينيون كأهداف أمنية محتملة، لا كأفراد متساوين في الكرامة والحقوق، ويُجبرون على طلب الإذن لممارسة أبسط حقوقهم سواء زيارة أقاربهم، تلقي العلاج، الوصول إلى

التعليم والعمل. وأكد أن فرض هذا النظام التمييزي للمنهج، الذي يخضع الفلسطينيين وأحلامهم لإرادة قوة احتلال عنصرية، هو تجسيد صارخ لنظام فصل عنصري يتناقض مع كل القيم التي قامت عليها المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. فأوقات الانتظار على الحواجز تصل إلى ساعات يومية، والخسائر الاقتصادية والاجتماعية تتراكم، فيما يتعمق الأثر النفسي لهذا الإذلال المنهج الذي يولد القهر والغضب. وقال مركز "شمس" إنه لا يمكن لأي مجتمع، ولا لأية سلطة تدعي احترام القانون، أن تبرر إخضاع شعب بأكمله لمعادلة تقوم على الإذلال والإقصاء والتحكم اللطيق في تفاصيل الحياة اليومية، بدءاً من الذهاب إلى المدرسة أو للشفى، وانتهاءً بحرية لقاء أفراد الأسرة.

فما تمارسه سلطات الاحتلال هو انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولاتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز العنصري، التي تحظر بوضوح التمييز القائم على العرق أو الأصل القومي في التمتع بالحقوق الأساسية.

كما أن استمرار منظومة التحكم في حرية الحركة هو قبول ضمني بإدامة نظام عنصري ينتهك الكرامة الإنسانية بشكل يومي.

وأكد أن رفع هذه القيود ليس مسألة فنية أو تفاوضية، بل هو اختبار حقيقي لصداقة المجتمع الدولي والتزامه بحماية حقوق الإنسان على قدم المساواة.

كما إن مسؤولية المجتمع الدولي اليوم تتجاوز إصدار بيانات الشجب أو القلق؛ إنها تتطلب تحركاً ملموساً، واستخدام كل ما يتيح القانون الدولي من آليات للضغط والساءلة لضمان تفكيك هذه البنية العنصرية. فلا يمكن للعالم أن يطالب الفلسطينيين بالصبر على قيد يمس حياتهم في كل لحظة، بينما بغض الطرف عن استمرار هذا الظلم النبوي. فالكرامة الإنسانية لا تُجزأ، والحق في حرية التنقل ليس حقاً مؤقتاً، بل واجب على المجتمع الدولي أن يحميه اليوم، وبكل الوسائل المشروعة. وفي ظل استمرار هذه السياسات العنصرية، يبقى نضال الفلسطينيين من أجل حرية الحركة نضالاً أصيلاً من أجل الكرامة والحرية والعدالة، في مواجهة منظومة احتلال لا تزال تسعى إلى قهر الإنسان الفلسطيني في أدق تفاصيل حياته اليومية.

وفي نهاية بيانه، طالب مركز "شمس" بضرورة تحرك المجتمع الدولي بصورة عاجلة لمساءلة سلطات الاحتلال عن هذه الانتهاكات الجسيمة، وتفعيل دور الأمم المتحدة وآلياتها الخاصة بحقوق الإنسان، لا سيما للقررين الخاصين للعنيين بحرية الحركة وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضرورة تحرك الأطراف السامية للتعاقد على اتفاقيات جنيف العمل على ضمان احترام إسرائيل لالتزاماتها الدولية، ورفع منظومة القيود للفروضة على حركة الفلسطينيين.

كما دعا وسائل الإعلام إلى تسليط الضوء على هذه المعاناة اليومية التي يعيشها ملايين الفلسطينيين.

صحيفة القدس

الأحد

٢٠٢٥/٦/١٥

ص ٤